

محاضرات في: تاريخ الجزائر المعاصر

(السداسي الأول)

المستوى: السنة الأولى علوم إنسانية

المحاور:

- مقدمة عامة:

1. الوضع العام في الجزائر قبيل الإحتلال والحملة الفرنسية على الجزائر.
2. العلاقات الفرنسية الجزائرية وخلفيات الإحتلال
3. الاهداف البعيدة والقريبة المدى للإحتلال

مقدمة عامة:

غالبا ما يشار إلى الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 كبداية لنمط جديد من الاستعمار ، يختلف من حيث الأهداف والأساليب عن سابقه ، ولذلك كان للإستعمار الفرنسي على الجزائر مظاهر وأثار جاءت كالتالي:

1. الوضع العام في الجزائر قبيل الإحتلال والحملة الفرنسية على الجزائر:

لقد عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني (1800-1830) . تدهورا عاما طرأ على مجالات الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وسوف نعالج من خلال هذا الفصل الأوضاع العامة التي آلت إليها الجزائر في تلك الفترة مع التركيز على أهم الأسباب التي كانت وراء هذا التدهور الذي فتح شهية الأطماع الاستعمارية في هذه المنطقة.

1- الأوضاع السياسية:

تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بعدم استقرار جهاز الحكم، وكثرت الاضطرابات التي عمها الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، وتتجلى هذه الاضطرابات في كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلهم بالضعف وعدم الكفاءة ولم يتمكنوا من ضبط أمور الدولة خاصة بعد أن أصبحت المناصب تبايع وتشترى بدلا من مراعاة الكفاءة التي تسمح بتسيير شؤون الدولة . بحزم ودراية .

كما أن منصب الداوي يفرض عليه الاختيار، ولا يمكنه الاستقالة فبالنسبة إليه لا يوجد في الحياة سوى مكانين العرش

أو القبر ونتيجة لهذا فقد شاعت ظاهرة اغتيال الدايات مثل ما وقع للداوي: مصطفى باشا 1805م، والداوي أحمد

1809م، والداوي محمد 1814م، والداوي عمر آغا . عام 1817م، كما كانت فترة الكثير منهم لا تتعد بضعة أشهر

كما أن الحكام قاموا بسياسة غير وجيهة أنبتت الحقد والضغينة وحب الانتقام في صدور الأهالي وأصحاب الطرق الصوفية، تمثلت في السياسة الضريبية المجحفة والتي كان يفرضها الحكام على الأهالي، وفي الوقت الذي ضعف فيه

الأسطول البحري ونضبت موارده ودب التدهور الاقتصادي في كامل أنحاء البلاد بل وقد حدد الحكام لذلك الغرض

حملات عسكرية مخزنية لقمع الممتنعين عن أداء الضرائب ولذلك قلت ثقة الأهالي في الحكام و المسؤولين الذين

أهملوا مصالح البلاد وأفقروا العباد وانصب اهتمامهم بالسلطة، فأحس الأهالي أن جهودهم موجهة لخدمة الطبقة

الحاكمة دون التمتع بأي حقوق فتوجهوا بشكواهم إلى رجال الطرق الصوفية نظرا لما كانوا يتمتعوا به من نفوذ روحي في المجتمع الجزائري.

وأمام ذلك لم يستطيع رجال الزوايا والطرق الصوفية أن يبقوا مكتوفي الأيدي أمام هذه الشكاوي المقدمة من الأهالي من جراء السياسة التعسفية، وباعتبار أن مصالح رجال الدين أيضا تضررت وضاعت امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها على رأسها الوساطة بين الأهالي والحكام في جباية الضرائب بالإضافة إلى الاستفادة من الأرباح التي كان يدرها الجهاد البحري، والهدايا الاعتبارية في المواسم الدينية، ففضلوا الوقوف إلى جانب أهالي الريف ولذلك برزت سلسلة من الثورات في مطلع القرن التاسع عشر كرد فعل على سياسة الحكام الجائرة. ومن أهم الثورات نذكر على سبيل المثال الثورة الدقاوية التي قادها ابن الأحرش وابن الشريف في شرق وغرب البلاد والثورة التيجانية في الجنوب الغربي للبلاد والتي قادها سيدي أحمد التيجاني .

- تمرد بن الأحرش:

هو محمد بن عبد الله بن الأحرش ويقول الأغا بن عودة المزارى: >... فتى مغربي مالكي مذهبا ودرقاوي طريقة، درعي نسبا، جاء لتلك القبائل، وأدعى أنه المهدي المنتظر وكان صاحب شعوذة وحيل وخبر، يبذل بها الأشياء للشيء الذي يريد فوراً كاستحالة البعر زبيبا وتقطير السيف سما والحجارة درهما، والروث ثمرا، فرأت الناس منه العجائب وأظهر لهم الأمور الغرائب التي هي قلب العين لا حقيقة لها دون معين، فنصروه وعقدوا له البيعة حزبا حزبا وجندوا معه ، وأمره كله كذبا.»

*وقد ادعى أنه من الأشراف غير أن هذه النسبة ليس لها من يثبتها

وعند عودته من مكة بعد أداءه فريضة الحج صادف ابن الأحرش الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت وشارك في مقاومتها مع جماعة من أهالي المغرب الأقصى والجزائر إلى جانب الجيش المصري فأظهر شجاعته وبلاء، الأمر الذي أكسبه شهرة ولما تدخل الإنجليز وعادت الحملة الفرنسية قفل ابن الأحرش مع جماعة من الحجاج. وفي تونس تعرف على حمودة باشا باي تونس الذي أكرمه وأوعز إليه بمحاربة أتراك الجزائر ووعدته بالدعم وقد أورد الزهار الحوار الذي دار بين حاكم تونس حمودة باي وابن الأحرش حيث قال له: (...إن رجلا مثلك شجاع يجب أن يذهب إلى ملك الترك بالجزائر وينزعه من أيديهم ، ونحن نمدك بما يخصك والعرب يتبعونك» والظاهر أن حمودة باشا لمس في هذا الرجل لكثرة ما ظلمهم الأتراك طموحا كبيرا فأراد أن يشغله وحكام الجزائر في آن واحد عن أمور إيلاته ، وحسب روايات أخرى فإن الإنجليز هم الذين شجعوه على العودة وأعطوه بندقية تطلق ثلاث طلقات دون تعميم وهذا بهدف ضرب المصالح الفرنسية في الجزائر.

اتجه ابن الأحرش من تونس إلى قسنطينة أقام فيها بعض الوقت واطلع على أحوالها ثم انتقل إلى جيجل حيث توقف بعض الوقت في قبيلة بني أحمد وقد استعمل شتى الوسائل للحصول على أتباع مخلصين والقيام بانقلاب ضد الوجود العثماني، وأدعى أنه صاحب الوقت وأن دعوته مستجابة بالنصر يتبعه حيث حل وبارود عدوه لا يضره ، ولا يصيب أتباعه بل يرجع لديهم ماءً.

وكانت أحاديثه عن حرب مصر تجذب إليه سكان المدينة واستغل الفرصة لتحريض الناس ضد الأتراك ودعوته لمحاربتهم كما حارب المصريون الفرنسيين، وقد قويت شوكته وازدادت شعبيته فأصبح يتصرف كالملك في حاميته. وقد اكتسبت حركة ابن الأحرش طابعا مقدسا بعدما انظم إليها العديد من المرابطين أمثال سيدي عبد الله الذبوشي مما جعل العديد من قبائل تلك الناحية تصدقه وتؤمن لدعوته كأولاد حيدون وبني مسلم وبني خطاب وغيرهم .

وبلغ عدد أنصاره أكثر من عشرة آلاف رجل توجه بهم اتجاه قسنطينة ويقول الأغا بن عودة المزارى: «... فحرك بهم على قسنطينة وحاصروها يوما كاملا وكان الباي عثمان خارجا عنها لبعض شؤونه فلما سمع أتاه عاجلا ، ولما حل ابن الأحرش بالمدينة خرج أهلها لمحاربتة تحت قيادة أحمد ابن الأبيض فوقع القتال بين الطرفين، وتكبد ابن

الأحرش هزيمة نكراء وتشتت قواته ، يقول الأغا المزراتي : «...فألفاه حزم وأصيب بالرصاص في فخذه فتكسرت لكن حاله لا تزال مجتمعا غير متشتت ». وخمدت نار الفتنة وأذعن العرب للطاعة ووقعت العافية، ورجع إلى قسنطينة وعندما أتى الربيع، أمره الأمير بالدنوش فقدم الجزائر . «
ولما علم الداوي بهذا الحادث كتب إلى عثمان باشا يقول : «... لقد عينت بايا على المقاطعة التي ظهر فيها الشريف فمن الواجب عليك أن تلاحقه وتقضي عليه، وإني أضحك بين أمرين لا : ثالث لهما رأسك أو رأسه... » ،
ولما رجع لقسنطينة واستراح أياما لقتال ابن الأحرش جهز الباي عثمان حملة عسكرية وتوجه في شهر أوت 1804 م للبحث عن الشريف بن الأحرش « وفي هذا يقول الزهار إن ابن الأحرش عندما سمع بخروج الباي في طلبه ذهب إلى ناحية واد الزهور، وأقام بين تلك القبائل،

ولما وصلت المحلة إلى وادي الزهور بناحي القل واستقروا بمرجة ، وفي تلك الليلة نزلت أمطار غزيرة فقام ابن الأحرش ومن معه من القبائل بتحويل مسير الوادي المذكور على تلك المرجة فصارت مثل الصبحة، فابتلعت أرجل الخيل على البوادر، والرجال إلى الركبة ثم حملوا على . المحلة وقتلوا الباي ومن معه فلم ينجو منهم أحد وفي هذه الواقعة قتل الباي عثمان ، وجمع ابن الأحرش ومن معه من القبائل أموالا لا تحصى ، وذلك ان الباي عندما خرج من قسنطينة لم يترك شيئا بخزينتها وحمل جميع ما فيها من الأموال . ولما بلغ السلطة المركزية بالجزائر مقتل الباي عثمان وتشتت قواته، عين الداوي مصطفى باشا عبد الله بن إسماعيل بايا على قسنطينة وكلفه بتتبع ابن الأحرش ، وبعد عشرة أشهر من ملاحقته والحروب الدائمة، لم يجد ابن الأحرش بديلا من وضع حد لثورته والالتحاق بمجموعة درقاوة من العرب الجزائريين بزعامة ابن الشريف عبد القادر الدرقاوي وخاض إلى جانبه معارك ضد الأتراك وبقي معه إلى أن تمكن الباي من دس من قتله من أصحابه

تمرد درقاوة :

اسمه الكامل هو عبد القادر بن الشريف الذي يعرف لدى العامة بابن الدرقاوي، ويعود أصله إلى قبيلة كسانة المقيمة على ضفاف واد العبد، تعلم مبادئ اللغة في مسقط رأسه في قرية أولاد بالليل ثم التحق بزاوية القيطنة بمعسكر التابعة للطريقة القادرية، وفي هذا يقول الأغا عودة المزراتي: « ... وكان في أول حاله عالما متفنا في سائر علوم الدين محققا لها، بقبودها والمنطوق والمفهوم ورعا زاهدا متعبدا راکعا ساجدا صائما قائما، حنيئا رحيمًا، أستاذ يقرئ القرآن ويعز وبعدها أهله، ويزيل بتعلمه لكل جاهل جهله والناس يشيرون إليه بالصلاح و النسك والنجاح » . سافر إلى زاوية بوبريح في المغرب الأقصى وهناك اتصل بمولاي عبد الله بن محمد الدرقاوي الذي أخذ عنه الورد وقال له: « يا سيدي إن في وطننا قوما يقال لهم الترك لاشيء لهم من دعائم للإسلام، ويظلمون الناس ولا يعبؤون بالعلماء والأولياء، ونسأل منك أن يكون هلاكهم على يدك يستريح منهم العباد وتطهر منهم البلاد.»

ولما عاد ابن الشريف إلى بلاده بدأ يخطط لثورته المناوئة للحكم التركي وابتدع أمورا يمجهها الطبع وينكرها الشرع واقتدى به في ذلك الجل من الناس، وأخذ عنه كل من هو في عقله غاية . الإحساس وسيقت له الهدايا من كل فج

ويقول عنه الزهار: «... ظهر الشريف وكاتب العرب في أمر القيام على الترك، وادعى أنه صاحب الوقت واتبعه العرب وسارت إليه القبائل وظهرت له الكرامات »

وبينما الناس على غفلة إذ بين الشريف أصبح قائما بأقوالهم معلنا بالجهاد على الأتراك والمخزن محللا لدمائهم وأموالهم فاجتمعت إليه الغوغاء من كل جانب ومكان، وهبط مع واد مينا قاصدا نحو المخزن وأذن لأتباعه بالتهب لأموال أتباع الترك ولما بلغ الداوي مصطفى خبر هذا الثار جهز جيشا وقصد ابن الشريف ، والتقى الجيشان بقرية فرطاسة بين وادي مينا ووادي العبد ووقعت صدامات بين الطرفين أسفرت عن انهزام الداوي مصطفى وتشتت جيشه ففر راجعا إلى وهران.

وفي هذا يقول الأغا بن عودة المزارى: (... فاشتد القتال بينهما على الماء وصارت نار الحرب بينهما بالحتوف وتزاحمت لبعضهما البعض الصفوف وتراكم الأمر وحمى المعروف، فانهزم الباي فصار الباي في ورحل الباي) . وقام مخزنه على ساق واحدة وركب العدو في ظهره في تزايد للمعسكر على غير الحال المعهودة وعساكر خلفه مطرودة وعلى إثر هذا النصر تحصن في مدينة معسكر وكاتب القبائل مشيرا إياهم قائلا: (...أنا نزعنا عنكم ما كنتم فيه من الحقرة والذلة والمسكنة، وأداء المغارم والجزية الثقيلة والمؤن الجلييلة الذي جميع ذلك هو حرام على من انتظم بالدخول في الإسلام، وقد قطعنا دابر الترك الظلام وأتباعهم الشرار اللثام، فالواجب عليكم وبذلك تمكن من جمع الأنصار وحاصر مدينة وهران ثمانية أشهر مبايعتنا والإذعان لنا وطاعتنا ،» إلا أنه لم يتمكن من اقتحامها لضعف العدة والعتاد فلما ضعف أمره تراجع عنه أتباعه انتقل إلى قبيلة بني يزناس على الحدود المغربية فتوارى عن مسرح الأحداث وبقي يقيم هناك إلى أن توفى.

تمرد التيجانية:

اسمه الكامل محمد بن أحمد المختار التيجاني وهو من قبيلة عين ماضي قرب الأغواط التجأ مع والده وشقيقه محمدالصغير إلى المغرب الأقصى ولما توفي والده عام 1815م عاد مع شقيقه إلى عين ماضي ولقد عرفت الطريقة التيجانية ازدهارا كبيرا بعد عودة والدي سيدي أحمد التيجاني وقد قام السيد محمد الكبير بتجهيز جيش من ستمائة رجل من التيجانية من أهل عين ماضي وعدد كثير من العرب الصحراوية التي لا تمثل للمعروف ولا تنهي عن المنكر ولما أنتهى استعداداته توجه وقبائل الحشم الذين أذعنوا له بالطاعة نحو مدينة معسكر 1827 ولما وصل إلى غريس وأخذ يقاتل أهل معسكر واستولى على أهل بعض الجهات، بعث الباي بالمال لكبراء الحشم لكي يتخلوا عنه وخرج إليه من وهران الباي حسن وأمر المحلة أن تردفه وفر الحشم عن التيجاني وفر الكثير من جيوشه التي أتت معه ولم يبق معه إلا نحو الثلاثمائة من الأعراب قاتلوا قتالا شديدا إلى أن قتلوا جميعا وقتل معهم محمد التيجاني وأرسل رأسه إلى الجزائر وأرسل سيفه إلى السلطان محمود خان وقد كان للحكام المغاربة دور رئيسي في إثارة هذه الاضطرابات الداخلية ضد دايات الجزائر وذلك لتحقيق الأهداف التقليدية لسلطين المغرب وبذلك ساهمت هذه الثورات إلى حد كبير في إضعاف السلطة الحاكمة في الجزائر وانهيار الحكم العثماني فيها.

الدور السياسي لليهود:

وفي الوقت الذي كانت تتقلب فيه الجزائر بالفوضى والاضطرابات، استغل اليهود هذا الوضع في مد نفوذهم إلى الميدان السياسي والمالي في الجزائر واستخدموا شتى الوسائل لكسب ود حكامها ابتداء بالهدايا الثمينة والمساعدات المالية إلى التجسس في الداخل والخارج وقد أنشأ نفتالي وأخوه يعقوب شركة تجارية في الجزائر في عهد صالح باي وتقوم بدور (الوسيط بين الأهالي والشركة الفرنسية) *بوجناح ويوسف بكري صاحبة الامتياز واستطاعت الشركة شركة أفريقيا اليهودية من إنشاء وكالة لها في عنابة ومنها إلى كل أنحاء الشرق الجزائري، منطقة الجنوب، وإلى تونس حتى أصبحت تحتكر شراء محاصيل الأهالي، فتسلم جزءا من مشترياتها للشركة الفرنسية وتتصرف في الجزء الباقي وقد تمكنوا من السيطرة على القطاعات الحيوية في الدولة الجزائرية تحت رعاية بعض الحكام مثل حسن بوحنك باي قسنطينة وبفضل تجربتهم التجارية وبفضل معرفة لغة وعادات الجزائريين واستمالة حكام الإيالة وربطهم بالمصالح التجارية اليهودية والفرنسية أصبح اليهود يتدخلون في الأمور السياسية حيث أصبح لهم القدرة على تعيين الموظفين الكبار في الدولة، وخير مثال على ذلك الداوي مصطفى الذي قيل أنه كان كناسا ورفع اليهود إلى منصب الداوي كما توسط بوشناق في كثير من الأحيان بين الجزائر والدول الأجنبية، استقبل في 1801م قناصل الدنمرك والسويد وهولندا وتسلم منهم باسم الداوي هدايا. وهناك قضية هامة تسببت في إنهاء الحكم العثماني في الجزائر وتتمثل في قضية الديون

التي أقرضتها الجزائر للحكومة الفرنسية عام 1796م بدون فائدة والتي قدرت بمليون فرنك لشراء الحبوب من الجزائر في الوقت الذي كانت فيه الأسواق الدولية مغلقة في وجه التجارة الفرنسية، وكانت المبادلات في بادئ الأمر تتم بطريقة مباشرة إلا أن فرنسا غيرت فيما بعد طريقة الدفع ولجأت إلى توسيط بكري و بوشناق اللذان تحصلا على أهم امتياز بالجزائر عام 1894 حق شراء وبيع الحبوب من الجزائر ليقوما بدفع الثمن بدلها إلى الحكومة الجزائرية، وكان بكري و بوشناق يقدمان كل أنواع التسهيلات لفرنسا مما أدى إلى تراكم الديون الفرنسية وتماطل فرنسا في تسديدها ولما كانت الحكومة الفرنسية تسعى للحصول على الموارد الغذائية من الجزائر لتلبي احتياجات جيشها الذي كان يستعد آنذاك للحملة ضد مصر والذي اعتبرها نابليون فتحا، فقد اقترح مولتيدوفواتير (*moltido*) قنصلها بالجزائر على فرنسا تسديد ديونها، فطلبت فرنسا من اليهود تقديم ديونها نظرا لتوتر العلاقات الجزائرية الفرنسية بسبب الحملة على مصر 1798م . ولما تحسنت العلاقات الجزائرية الفرنسية طلب " تاليران" ⁽¹⁾ من حكومته تصفية ديون اليهود التي

قدرت بـ7.942.992 فرنك فرنسي إلا أن ذلك لم يتم بسبب توتر العلاقات بين البلدين ،ورغم أن الدولتان أبرمتا معاهدة في 25 ديسمبر 1801م نصت على ضرورة تسديد فرنسا لديونها لليهود إلا أن فرنسا لم تلتزم بما جاء في هذه المعاهدة و تماطلت في القضية ، وقد أصدر نابليون الأوامر إلى حكومته بشأن مراجعة ديون اليهود التي قدرت آنذاك بـ: 8.151.062 فرنك إلا أن هذه القضية أجلت بسبب انشغال فرنسا بحروب القارة الأوروبية كما أن الجزائر عرفت في تلك الفترة اضطرابات عنيفة ، باعتبار أن الداوي مصطفى كان متواطئا مع اليهود الذين قاموا باحتكار التجارة وتصدير الحبوب في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني القحط وقلة المواد الغذائية مما أدى إلى نشوب ثورة على الداوي واليهود.

ففي يوم 28 جوان 1805 وبينما كان بوشناق خارجا من قصر الداوي إنقض عليه أحد الإنكشارية فأراه قتيلا قائلا: " تحية إليك ياملك الجزائر " ولما سار إليه الجند قال لهم " لقد قتلت اليهودي فهل أنتم من كلاب اليهود " فتركوه لشأنه، وقد لقي الداوي نفس مصير بوشناق ،كما هاجرت عائلات يهودية كثيرة خوفا من القتل والنهب، ففي 01 جويلية 1805 هاجرت نهائيا من الجزائر 100 عائلة يهودية إلى تونس و 200 عائلة إلى كاليفورنا .

وفي مطلع القرن التاسع عشر في 10 جويلية 1805 أثيرة قضية الديون من جديد، حيث طلب الداوي حسين من الحكومة الفرنسية بتسديد الديون التي كانت بذمتها، ولكن فرنسا تماطلت في الرد من (1818-1830) بل اتخذتها ذريعة لحصار الجزائر واحتلالها، وبالتالي فاليهود كانوا سببا في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية كما ساهموا في إضعاف البلاد من الداخل قبل أن يهاجمها الفرنسيون من الخارج.

(1) شارل موريس تاليران (Charles-Maurice de Talleyrand-Périgord) : سياسي ودبلوماسي وقائد عسكري فرنسي ولد في 2 فبراير 1754 توفي في 17 مايو 1838 كان يعمل برتبة عليا في نظام لويس السادس عشر، وعمل كذلك خلال الثورة الفرنسية وبعد ذلك تحت حكم نابليون الأول، لويس الثامن عشر، وشارل العاشر، ولويس فيليب.

الأوضاع الاقتصادية :

أ - القطاع الزراعي:

تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر بقلة المردود الزراعي الذي كان لا يلبي احتياجات السكان المحلية، ومرد ذلك إلى جملة من العراقيل حالت دون نمو وتطور الزراعة، حيث أن الضرائب كانت تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري، القمح والشعير، التين، الزبدة... (وبعضها الآخر) فكانت بعض هذه الضرائب تستخلص فيبستخلص نقدا وكانت هذه الضرائب تزداد كمية ونوعا، فكلما كانت المحلة قوية برهن فرسان المخزن عن جدبتهم ومهارتهم، وكان لا يراعي في جلب هذه الضرائب وضعية الفلاحين الأمر الذي جعلهم يتخلون عن مزارعهم وأراضيهم ويلجؤون إلى الجبال فرارا من جباة الضرائب، وفي هذا الصدد يقول القنصل الأمريكي: (... البايات وحكام الإقليم هم المسؤولون عن جمع الضرائب بواسطة أعوانهم من العساكر والشرطة يستحذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب، وهذا الظلم الذي لا يطاق، جعل الناس يهجرون البلد ويتركون السهول الخصبة ليلجأوا إلى الجبال ويسكنوا قوما لا سبيل لوصول الأتراك وأعوانهم إليها و إلى أطراف الصحراء) ، كما أن أغلب المزروعات وبالخصوص القمح والشعير كانت من المزروعات الشتوية التي تعتمد على ما جاءت به السماء، وحيث أن الجزائر عرفت في هذه الفترة سنوات الجفاف لا يكاد يجمع فيها الفلاح ما زرعه.

ولم يكن نشاط الفلاحين مقتصرًا على الزراعة فحسب بل شمل أيضا تربية الحيوانات كالأبقار والماعز والخيول وفي هذا يقول ويليم شالر القنصل الامريكي في الجزائر (1816-1824): (... فإننا نجد هنا جميع أنواع الحيوانات، الدواجن بكثرة بما في ذلك الفرس الجمل والثور والجمل ذو السنامين والحمار والغنم والبغل والماعز، والخيول العربية التي تتمتع بشهرة عالية وهذا وإن تربية الحيوانات تلائم عدم الاستقرار وتمكن أهل الريف من أن تتهرب من الضرائب التي كان يفرضها الأتراك على المزارعين والتي كانت تأخذ عينا وكان اهتمام سكان الأرياف بتربية الحيوانات قد جعل المنتوجات الحيوانية تفيض من الاستهلاك بل وتصدر كميات منها إلى الخارج).

وقد قدرت الإحصائيات الأولى للجيش الفرنسي عدد الحيوانات في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني بـ :

10.317.738 رأس من البقر و 6.850.205 رأس من الماعز و: 338.490 رأس من الغنم و: 109.096 رأس بعل،

وإلى جانب هذه الحيوانات كان سكان الضواحي يقومون بتربية النحل وإنتاج كميات كبيرة من العسل تفيض من استهلاك السكان ويصدر منه جزء إلى الخارج ورغم وفرة الثروة الحيوانية إلا أنها كانت تعاني من بعض المشاكل مثل الجفاف وقلة العناية اللازمة بالحيوانات وتفشي الأمراض، بالإضافة إلى مشاكل الضرائب فمثلا باي التيطري استولى في حملته على قبيلة الأرباع عام 1825 على 10.700 جمل بيعت في مكانها للقبائل الحليفة، كما أن هذا الباي في إحدى حملاته على أولاد مختار الشراقة عام 1826 استولى على 500 جمل 4000 خروف، وخلاصة القول أنه كان بإمكان القطاع الزراعي أن يلبي حاجيات السكان المحلية ويتعدى ذلك بالتصدير إلى الخارج نظرا للإمكانيات الزراعية والمناخية وجودة التربة، لكن العوامل البشرية التي ذكرناها حالت عائقا في تطور نمو النشاط الزراعي، فضلت الزراعة موسمية معيشية لا ترق إلى الزراعة الكثيفة

ب - القطاع الصناعي:

تميزت الصناعة في الفترة التي ندرسها بالبساطة وقلة التنوع واقتصرت في أغلبها على المنتوجات النسيجية، نظرا لوفرة المواد الخام كالصوف والحرير وكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، فاخصت مدينة تلمسان بصناعة الصوف

والأغطية، كما كانت أجود الزرابي تنتج في قلعة بني راشد والتي تميزت بطابع محلي عريق وأسلوب أندلسي راق وأشكال تركية جميلة، واختصت مدينة الجزائر بصناعة الشواشي ما لبثت أن انحطت نوعيتها وقل المشتغلون بها، مما سمح للشواشي التونسية أن تعزو الأسواق الجزائرية نظرا لجودتها العالية بالإضافة إلى صناعة الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل وصناعة الجلود من سروج الأجمة والمحافظ .

وكانت مدينة قسنطينة أهم مركز لهذه الصناعة بالإضافة إلى صناعة النحاس والحلي والأحجار الكريمة في كل من تلمسان، قسنطينة ومدينة الجزائر إلا أن هذه الصناعات كانت محتكرة من اليهود، وقد عرفت الصناعة مشاكل أعاقت تطورها نذكر منها :

- مضايقة الحكومة التركية للصناعة المحلية بالضرائب المتنوعة وقد بلغ الرسوم نسبة 10% من ثمن البضاعة وقلة الاستهلاك.

- قلة الاستهلاك المحلي نظرا لانخفاض القدرة الشرائية بانخفاض دخل سكان المدينة .

- منافسة المصنوعات الأوروبية للمصنوعات الجزائرية التي ظلت مرتبطة بالقدم دون أن يحاول أصحابها تطويرها وتحسينها وإدخال الأذواق عليها.

- بالإضافة إلى أن اليهود احتكروا أهم الصناعات كالمجوهرات والساعات والزجاج كما كان الأسرى المسيحيون والمتطوعين الأوربيين يتولون صناعة السفن والمدافع وتحضير البارود فهذه الصناعات ظلت على أهميتها غربية على الجزائريين وفي أواخر الحكم العثماني تناقص عدد الأسرى وأنسحب المتعاونين معهم تعطلت الصناعة، كما انعكس التدهور في القطاع الزراعي والحيواني على الوضع الصناعي حيث قلت هذه المواد الأولية وارتفعت أسعارها.

ج - القطاع التجاري : عرفت الجزائر نوعان من التجارة، داخلية وخارجية:

تجارة داخلية : كان يقوم بها الأهالي في معظم الأحيان كما كان يقوم بها اليهود، فكانوا * يعرضون خدماتهم على الأهالي، بل يحملون البضائع حتى تخوم الصحراء إذا اقتضى الأمر ذلك، فهم أشبه ما يكونوا بالدكان المتنقل وكانت اتجاهات هذه التجارة نشيطة بين الشمال والجنوب وضعيفة بين الشرق والغرب

تجارة خارجية : كان يمارسها في أغلب الأحيان الأجانب وخاصة اليهود وبعض الأهالي ، * وليبيان قيمة الصادرات والواردات للجزائر أواخر العهد العثماني نستعرض قائمة للتجارة الخارجية وردت في كتاب وليام شالر الذي نقلها بدوره من سجلات التجارة بمدينة الجزائر 1822م ويلاحظ على جدول شالر للواردات والصادرات :

- أن بريطانيا كانت تحتل الصدارة للواردات في فترة أخذت فيها العلاقات التجارية والسياسية تتوتر بين الجزائر وفرنسا، ويظهر أن مدينة الجزائر قللت من المعاملات مع فرنسا في أواخر العهد التركي لأسباب المماثلة، إذ أن الحكومة الفرنسية كان عليها ديون ثقيلة للجزائر مطلع القرن التاسع عشر ظلت تنهرب من دفعها.

- أن مجموع قيمة الواردات بلغت 1.200.000 دولار إسباني ومجموع قيمة الصادرات بلغت حوالي 237000 دولار إسباني مما يعني أن الميزان التجاري لمدينة الجزائر سجل عجزا قدره 927.000 دولار إسباني سنة 1822م

ويرجع ذلك إلى ضعف الأسطول التجاري وارتباط الجزائر باتفاقيات مع الدول الأوروبية الأخرى ويقول عزيز سامح ألتير⁽²⁾ : (... أصبح السوق المغطى مهجورا ولم يعد يسمع صوت الدالين الذين كانوا يبيعون الغنائم والأسرى بعدما كانت في السابق مدينة ذات نشاط وحيوية، فقد كانت أموال المسيحيين تتدفق عليها بكميات لا تحصى أما في هذه الفترة فقد أصبحت حزينة يئسة وهجرتها البهجة.)

إضافة إلى كثرت الواردات الجزائر إذا ما قورنت بصادراتها واحتكار الدولة لتجارة المواد الأولية من الحبوب والأصواف والجلود وهو ما انعكس سلبا على البلاد كما ساهم اليهود إلى حد كبير في انهيار التجارة الجزائرية وتحصلوا على أرباح وفيرة على حساب الأهالي وذلك لكونهم قاموا بدور الوساطة في كل العمليات التجارية، كما أنهم قاموا بتقديم القروض والضمانات بفوائد خيالية مستغلين في ذلك عدم وجود البنوك، وقد عملت الجزائر بتغطية العجز بالتوجه إلى التجارة مع بلدان إفريقيا الزنجية وقد كانت القوافل المتجهة من الجزائر نحو الجنوب الغربي تستغرق شهورا عديدة لا تقل عن فصل من فصول السنة وتتعرض لمشاكل أهمها هجمات اللصوص وقطاع الطرق وقلة المياه ودفع الضرائب على المرور والزيادة فيها باستمرار

الأوضاع الاجتماعية:

يذكر حمدان خوجة في كتابه المرأة الصادر سنة 1833م أن عدد سكان الجزائر كان عشرة ملايين نسمة لكن الإحصائيات الفرنسية تنفي هذا الرقم، فحسب إحصاء سنة 1856 بلغ عدد سكان الجزائر 3.2 مليون نسمة فقط وأيا كان عدد سكان الجزائر فإن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري تميزت بالتنوع والثراء، ويمكن تقسيم المجتمع الجزائري إلى عدة طبقات، فحسب الجنس ينقسم المجتمع الجزائري إلى ذكور وإناث شأنه شأن بقية سكان العالم وكان عدد الرجال يفوق عدد النساء، ويرجع ذلك إلى أن أغلب المهاجرين والأسرى كانوا رجالا، كما أن النساء كن لا يختلطن بالرجال ومرد ذلك إلى تعاليم الإسلام القيمة.

أما إذا اعتمدنا أساس العرق فإن المجتمع الجزائري كان متباين الأصول إذ كان مؤلفا من الأهالي والأتراك والذين شكلوا طبقة الأسياد بيدهم سلطة البلاد ولهم امتيازات لم تكن لغيرهم ولهم الأولوية في كل شيء تجمعت بأيديهم ثروة البلاد، واليهود وهي الطبقة التي كانت تنافس في الثراء طبقة الأتراك بل ومنهم من تفوق ثروته ثروة الداوي نفسه، ثم طبقة المهاجرين الأندلسيين وطبقة الكراغلة وطبقة العبيد المسيحيين وطبقة الزنوج، وبالنسبة للكراغلة فقد كانوا يطمحون إلى الارتقاء إلى المرتبة الأولى في المجتمع لكن العثمانيين أصلا منعوهم واعتبروا أي عنصر كرغلي خطر على مصالحهم بحكم انتمائهم العاطفي إلى أهالي الجزائر.

كما يمكن تقسيمهم إلى سكان مدن وأرياف، وأهم المدن الجزائرية في العهد التركي هي الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان، عنابة، معسكر، مازونة، المدينة، البليدة، بسكرة، مستغانم، المسيلة وتبسة حيث نجد في المدن الأتراك و الكراغلة كما نجد اليهود موزعين في أغلب المدن والمهاجرين الأندلسيين والعبيد السود والعبيد المسيحيين أما بالنسبة للأرياف فقد هيمنت الحياة القبلية سواء في الصحراء أو في السهول العليا أو في المناطق الجبلية ونجد أن الأرياف مكونة من قبائل الأجواد والقبائل التي لا تخضع لسلطة الأتراك. وقبائل المرابطين و قبائل المخزن وهي كلها لها امتيازات متفاوتة وقبائل الرعية.

التعليم:

لم يهتم الأتراك بميدان التعليم بل تركته للعامة ولم تشجع على الثقافة ولم تهتم بدور التعليم، حيث انخفض مستوى التعليم في كامل القطر الجزائري، في بجاية وتلمسان وتيهرت وكانت أمهات المدن التي اشتهرت بالعلم والعلماء في العهد

(2) عزيز سامح التير **بالتركية** Aziz Samih İter: كاتب تركي، ولد في سنة 1293 هـ/1877م في مدينة "كوروتشاي"، وتوفي في 2 ديسمبر 1948 من مولفاته **بالتركية** SİMALI :

AFRIKA'DA TÜRKLER) والذي تُرجم إلى **اللغة العربية** بعنوان "الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية" ¹⁴

الإسلامي، وقد أدى عدم اهتمام الأتراك بميدان العلم إلى انحدار المجتمع في هوة الخرافات والطرقية، فانتشرت الخرافات والبدع والدجل والدروشة والتي تبلورت في التوسلات بالأضرحة والقبور فكان المجتمع خاملا قريبا إلى عالم الأموات منه إلى عالم الأحياء ، وتجمع المصادر على تناقص عدد سكان الجزائر أواخر العهد العثماني ويرجع إلى انتشار الأمراض والأوبئة والاضطرابات التي وقعت بين الإنكشارية واليهود والثورات الداخلية وضعف البحرية وانخفاض عدد المجندين.

الأوبئة : حيث كانت الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر موطناً للأوبئة الفتاكة المختلفة كالكوليرا والتيفوس والجدي والسل وأهم الأوبئة هو الطاعون وقد انتقلت هذه الأوبئة من موطنها الأصلي بالمشرق إلى الجزائر عن طريق البحارة والتجارة والحجاج والطلبة الوافدين، وقد ساعد على توطن هذه الأوبئة انتشار المستنقعات وعدم استصلاحها وضعف الجانب العلمي وعدم وفرة الأدوية حيث كثرة الأوبئة، وفنكتت بالمجتمع الجزائري فمثلا وباء عامي (1817-1818) قضى على أكثر من 14000 نسمة في مدينة الجزائر وحدها الاضطرابات الداخلية : التي وقعت في مطلع القرن التاسع عشر والتي أدت إلى مقتل الداى مصطفى وهجرة 100 عائلة يهودية إلى تونس و 200 عائلة أخرى إلى ليفورن بإيطاليا بالإضافة إلى الثورات التي عمت الأرياف الجزائرية والتي نتج عنها هلاك عدد كبير من السكان.

ضعف البحرية الجزائرية: وقد انخفض عدد السكان بسبب ضعف البحرية نظرا لقلّة الخيرات والتي كانت تدر عليهم كما قل عدد المسيحيين الذين كانوا يمثلون نسبة كبيرة من عدد السكان حيث تناقص عددهم إلى أن بلغ عددهم سنة 1930 حوالي 122 أسيرا.

الكوارث الطبيعية : لقد أثرت الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والجفاف وزحف الجراد على الوضع الديمغرافي، فمثلا زلزال البليدة الذي استمر من 02 إلى 06 ماي 1825 والذي راح ضحيته 7000 فرد، كما نتج عن تعاقب سنوات الجفاف والقحط وزحف أسراب الجراد كثرة المجاعات مثل مجاعة 1800م والتي اضطر فيها الداى مصطفى إلى استيراد الحبوب من موانئ البحر المتوسط وكذا مجاعة 1819م .

الحملة الأوربية: وهي الأخرى كانت سببا في تناقص عدد سكان الجزائر مثل حملت اللورد . إكسموث سنة 1816 والتي قتل فيها 1500 من السكان وأطلق سراح عدد كبير من الأسرى .

وفي الأخير ومن خلال استعراضنا للأوضاع السياسية والعسكرية والاجتماعية يظهر لنا أن الأوضاع كانت مهياة للاحتلال سنة 1830م

وقد كانت قلّة وصعوبة المواصلات سببا من أسباب انهيار التجارة، فكان الانتقال من الجزائر إلى قسنطينة يستغرق 48 ساعة سيرا متوصلا عن طريق قلعة بني عباس ببجاية و104 بسور الغزلان، وكان السفر بين الجزائر ووهران لا يقل عن ثلاثة أيام رغم سهولة التضاريس وحراسة قبائل المخزن كما نجد ضعف الإنتاج المحلي وقلّة الأسواق الاستهلاكية فهذا كله امتص حيوية البلاد التجارية فالقطاع التجاري بنوعيه كان متدهورا إلى حد كبير.

الأوضاع العسكرية:

إنه من الصعب تحديد حجم الأسطول الجزائري في العهد التركي وذلك في غياب إحصائيات دقيقة تسمح بتتبع تطوره والحركة السريعة التي عرفها نتيجة أعمال القرصنة والمعارك التي خاضها والتي كادت أن تؤدي إلى استئصاله.

وكانت النواة الأولى لهذا الأسطول السفينتان اللتان جاء على متنها عروج و إخوته وبحارته من المشرق في بداية القرن السادس عشر وفي سنة 1509 أصبح تحت تصرفه ثمان قطع بحرية، وفي سنة 1516م وظف 16 قطعة بحرية للانتقال من جيجل إلى الجزائر، وتذكر بعض المصادر أن عدد قطع الأسطول قد بلغ 60 قطعة سنة 1530م وقد عرف الأسطول الجزائري تطورا نوعيا في مطلع القرن السابع عشر نتيجة السفن المستديرة، أدخلت إليه بفضل

القرصان الفنلندي سيمون دونسا من جهة وبفضل الهجرة الأندلسية من جهة أخرى واشتغال الدول الأوروبية بحروب نابليون (1805-1818).

- غير أن هذا التطور والانتعاش ما لبث أن تدهور بسبب جملة من العوامل نوجزها فيما يلي :
- تدهور صناعة السفن في الجزائر لحصول اليهوديين بكري و بوشناق على حق احتكار الخشب منذ 1799م وحق استغلال الغابات الواقعة بين بجاية والقالة فلم يقتنع اليهوديان بالعريضة التي كانت لهما لقاء نقل الخشب إلى دور صناعة السفن والتي كانت 20% ولما رفضت الحكومة دفع هذه النسبة، عمدا إلى دفع أجور زهيدة للعمال وامتنعوا عن نقل الخشب فبقى هذا الأخير مكدسا ومعرضا للتلف على الشواطئ
- تعرض الأسطول إلى ضربات موجعة خلال المعارك البحرية التي خاضها ضد الحملات الأجنبية مثل الحملة الأمريكية 1815م والإنجليزية 1816م ومعركة نافارين جنوب اليونان في 20 أكتوبر 1827م والتي كانت بمثابة ضربة قاضية بالنسبة للأسطول الجزائري
- أما ضعف الجانب العسكري فيعود إلى :
- فساد الجيش الإنكشاري بتغيير طريقة التجنيد في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني حيث كان باب التجنيد مفتوحا للمرتزقة واللصوص واليهود واليونانيين بدلا من اختيار وتجنيد الرجال النزهاء وهو ما تسبب في انحراف الإنكشارية عن مهمتهم الأساسية إلى جمع الأموال وإحداث الاضطرابات في سبيل الحصول عليها فأصبحوا مصدر فوضى للبلاد
- تناقص عدد الجيش في بداية القرن التاسع عشر فقد أشار يوكان في تقريره عن الجزائر بأن قوات الداى في حالة السلم تقدر بـ 15 ألف منها 10 آلاف تركي و 5 آلاف كرغلي أما عن قواته في حالة الحرب 60 ألف على الأكثر وقد تناقص عدد الجيش إلى أن بلغ سنة 1830 بأقل من 2500 إنكشاري قادر على حمل السلاح، ويرجع هذا إلى الأسباب التالية :
- قلة الجنود المتطوعين من المشرق والذين كان عددهم في الفترة (1800-1825) بـ 8533 متطوعا
- انتشار الأمراض والأوبئة والتي أهلكت عدد كبير من الجنود فقط
- سعى بعض الدايات إلى التخلص من الإنكشارية مثل الداى علي خوجة والذي حاول القضاء على عصيان الإنكشارية واستبدالهم بجند محلي.
- أنهكت قوات الجيش الثورات الريفية والتي انتشرت أواخر القرن التاسع عشر.

2 العلاقات الفرنسية الجزائرية وخلفيات الاحتلال:

استطاعت فرنسا أن تحقق وحدتها الإقليمية عام 1482 ومنذ ذلك التاريخ بدأت تنعم ببعض الاستقرار الذي مكنها من استرجاع قواها، وأمام عجزها على التوسع في قارة أوروبا فكرت في تحويل اهتماماتها إلى منطقة شمال إفريقيا حيث عملت على توثيق علاقاتها به وتدعيم مركزها التجاري خاصة الجزائر، مستغلة في ذلك ضعف مركز اسبانيا وعدم ظهور مصالح ثابتة لانجلترا في حوض البحر الأبيض المتوسط في وقت لم يتم فيه توحيد ايطاليا بعد

العلاقات الفرنسية العثمانية وأثرها على الجزائر :

دخلت كل من فرنسا والدولة العثمانية طوال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر الميلاديين في تحالف عسكري كان فرانسوا الأول الداعي إلى قيامه لمواجهة الاسبان وقد استجاب السلطان العثماني سليمان القانوني لفكرة هذا التحالف التي يمكن تفسيرها بما يلي:

أ - منع قيام أي كتل أوروبية قوي ضد الدولة العثمانية تكون فرنسا طرفا فيه.

ب - تحطيم القوة البحرية الإسبانية التي كانت تسعى لفرص سيادتها على البحر المتوسط والشواطئ العربية .

ج - ضمن فرنسا لجانب الدولة العثمانية لخلق تفرقة بين القوى الأوروبية ذاتها

ونتيجة لهذا التحالف اي العثماني - الفرنسي الذي دُعم بمعاهدة تجارية أعطت الدولة العثمانية للفرنسيين حرية الملاحة في كافة المياه الإقليمية التي تسيطر عليها. كانت فرنسا أولى الدول الأوروبية التي حصلت على امتيازات تجارية في الجزائر بعد دخولها تحت الحكم العثماني ، وقد مهد ذلك لقيام علاقات دبلوماسية حيث **تأسست أول**

قنصلية فرنسية في الجزائر عام 1580

العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الثورة الفرنسية:

كان حرص فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر ينبع من رغبتها العميقة في استغلال خيرات هذه البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان الذي كان الساحل الجزائري مصدرا هاما له.

وقد نجحت فرنسا بفضل علاقاتها الودية مع الدولة العثمانية في تأسيس أول شركة فرنسية لاستثمار المرجان شركة لانث وهذا في عهد البيلرباي حسن بن خير الدين توفي سنة 1570م ، في عام 1561 بشروط :

1 - عدم تسليح مراكز الاستثمار

2- لا تحصن هذه المراكز التجارية من طرف الشركة .

غير أن فرنسا في عهد شارل التاسع استغلت هزيمة الأسطول العثماني في معركة ليبانت باليونان

سنة 1571 وضعف مركز السلطان إثر ذلك فانتزعت منه الموافقة على إقامة قواعد عسكرية في المنطقة الممتدة بين القالة وعنابة في ساحل الجزائر الشرقي. فكان ذلك سببا في توتر العلاقات ، واستمرار الخلافات بين الحكومة الجزائرية والفرنسية حتى أن حاكم الجزائر خضر باشا أقدم على تحطيم حصن القالة ، واعتقال القنصل الفرنسي عام 1603 وقد عرّض هذا العمل الذي أقدم عليه خضر باشا إلى العزل تحت الضغوطات الفرنسية للسلطان في الباب العالي . ولم يقف الضغط الفرنسي عند هذا الحد بل تعداه إلى مطالبة الوالي (الباشا في الجزائر) الجديد بالسماح بإعادة بناء حصن القالة وتوقيع اتفاقية تضمن سلامة الأسطول الفرنسي في المياه الجزائرية. وإزاء رضوخ محمد قوصو باشا الوالي العثماني الجديد في الجزائر لهذه المطالب ثار الديوان عليه ورفض التوقيع على الاتفاقية باعتبارها تمس بسيادة البلاد الوطنية ولما استجاب السلطان لهذه المطالب تجدد النزاع المسلح ثانية بين فرنسا والجزائر فقد اشتدت حدة هذا الصراع على عهد لويس الرابع عشر الذي كان يطمح إلى تأسيس إمبراطورية استعمارية فرنسية ، فوجه عدة حملات عسكرية ضد الموانئ الجزائرية كان أهمها حملات سنة 1664 على ميناء جيجل الحملات الواقعة بين 1683 - 1688 على الجزائر العاصمة . غير أن الفشل كان نصيب جميع هذه المحاولات اليائسة نظرا لاستمرار التفوق الحربي لدى الأسطول الجزائري.

توتر العلاقات وإعلان الحرب :

رغبت الحكومة الفرنسية منذ عام 1620 في تحسين علاقاتها مع الجزائر ، فسافر من أجل هذه الغرض وفد جزائري برئاسة سنان باشا إلى مرسيليا ليعرض وجهة النظر الجزائرية في أسس العلاقات المشتركة وأثناء الاجتماع وصلت شائعات حول مهاجمة الأسطول الجزائري لبعض السفن الفرنسية . فأقدم الفرنسيون على قتل أعضاء الوفد الجزائري ، فكانت هذه الحادثة سببا في قطع العلاقات الدبلوماسية وإعلان الجزائر الحرب على الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط مما ألحق بالتجارة الفرنسية أمدح الخسائر وكعادة الحكومة الفرنسية بعد كل نزاع مع الجزائر، توجهت مجددا إلى السلطان العثماني مطالبة إياه بالتدخل لإعادة التعاون التجاري مع الجزائر والسماح لفرنسا بإعادة بناء المراكز التجارية وتحسينها.

العلاقات الجزائرية الفرنسية أثناء الثورة الفرنسية:

تعرضت فرنسا مع بداية الثورة الفرنسية 1789 إلى حصار سياسي واقتصادي ضربته حولها الحكومات الملكية الرجعية في أوروبا . وقد عانت فرنسا من جراء هذا الحصار أثقال أزمة اقتصادية حادة تجلت في إشراف الخزينة

على الإفلاس ، وتهديد البلاد بمجاعة كبيرة . ومخرج من هذه الأزمة ، عمدت فرنسا إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الدولة العثمانية بشكل تام عام ، ومع داي الجزائر بشكل خاص. ولم تتغاض الجزائر عن هذه الظروف الصعبة التي كان الشعب الفرنسي يجتازها . بل وقفت تجاهه موقفا إنسانيا تجلى في :
*منح الحكومة الفرنسية قرصا بدون فائدة مقداره 250.000 فرنك.
* تزويد فرنسا بشحنات من الحبوب والمواد الغذائية.

بوادر الأطماع الفرنسية في الجزائر على عهد نابليون :

رغم انتهاج نابليون لسياسة المهادنة مع الجزائر ، وحرصه على استمرار العلاقات الطيبة معها فإن شهوة الفتح والغلبة التي استبدت به ، جعلته يبني مخططا عسكريا لإخضاع الجزائر لنفوذه وسلطانه حين تسمح ظروفه بذلك . وقد مهد لذلك ببث شبكات التجسس تحت ستار البعثات العلمية وتعزيز المبادلات التجارية . ويبدو أن فشل نابليون في حصاره القاري لبريطانيا أدى إلى تشتت قوته العسكرية بعد هزيمته في روسيا ، وقيام تحالف أوروبي ضده المتمثل في معاهدة شومون عام 1814 ، كل ذلك ساهم في الحيلولة دون تحقيق المخطط النابليوني لاحتلال الجزائر. إلا أن عملية الغزو الفرنسي التي تمت عام 1830 ، قد نفذت على ضوء التقارير والمعلومات والمخططات التي وضعها الجاسوس الفرنسي بوتان بتكليف من نابليون الأول...

الخلفيات الفرنسية لإحتلال الجزائر:

أ- الخلفيات الدينية:

يعود الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية والدولة العثمانية في الحقيقة إلى فجر الإسلام والفتوحات الإسلامية وانتشار الإسلام . إن التعاون الوثيق بين الدولة العثمانية والدولة الجزائرية المؤيدة لها للدفاع عن راية الإسلام كان السبب في دفع الدول المسيحية إلى أن تتعاون لضرب المسلمين في الجزائر واسطنبول بحجة أن الجزائر تلجا إلى محاربة المسيحيين في كل مكان، وهو في الحقيقة، يبين مدى حقد وكرهية الصليبيين للإسلام، وقد تجسد هذا الكره والحقد في الحلف الصليبي لمؤتمر فيينا عام 1815 وإكس لاشايل عام 1818م .بحجة تحرير المسيحيين بالجزائر، وتحطيم قوة الأسطول الجزائري، حيث برزت جليا النزعة الصليبية والتضامن المسيحي ضد الجزائر والخلافة العثمانية.

ب-الخلفيات السياسية:

إن دخول الجزائر تحت حكم العثماني كان بمثابة إنقاذ هذا البلد من الاحتلال الإسباني، ففي ظل هذا الحكم تمتعت الجزائر بمكانة مرموقة وبهيبة على المستوى الدولي ولفترة زمنية طويلة ومن نتائج ذلك على الجزائر:

1 / توطدت دعائم الحكم العثماني بها

2 / انتشر الأمن والسلم

3 / استقر الوضع الداخلي بها

4 / ظهورها كقوة بحرية فعالة في المنطقة

لكن مع نهاية القرن السادس عشر بدأت البلاد تأخذ منحرجا خطيرا، فكثرت الاضطرابات واشتد الصراع على الحكم، كما كثرت المؤامرات والاعتقالات .لقد كان الصراع على الحكم والتنافس غير الشريف من أجل كسب الأموال والثروات هو الطاغى في أغلب الأحوال على السياسة العثمانية مما جعل الدول الأوروبية تتحالف من أجل القضاء على الدولة الجزائرية .

إن حرص فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر كان ينبع من رغبتها في:

1/ استغلال الثروات والخيرات الاقتصادية للبلاد .

2/ احتكار و استثمار المرجان بالقالة و عنابة .

و في سبيل ذلك ولتحقيق مصالحها عقدت فرنسا مع الدولة العثمانية اتفاقية للصدقة والتحالف عام 1534 من اجل السماح لها باستغلال خيرات الجزائر إذ يعد هذا العام بداية للعلاقات بين فرنسا والجزائر بطريقة غير مباشرة ،ومنذ ان حصل الفرنسيون على امتيازات في الجزائر سعوا جاهدين لتطوير هذه العلاقات وفي سبيل ذلك عقدوا سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات مع الجزائر . بلغ عدد المعاهدات والاتفاقيات بينهما من 1619/03/29 إلى غاية 05 يوليو 1830م . ما يفوق (75) معاهدة تخدم في معظمها المصالح الفرنسية، وتعاقب أكثر من (96) قنصل و(70) دبلوماسيا فرنسا في الجزائر . فأطماع فرنسا التوسعية في أراضي الدول العثمانية عامة والأراضي الجزائرية خاصة كانت دائما تحول دون استقرار علاقتها السياسية مع الجزائر . ويرجع سبب النزاع شبه الدائم بين فرنسا و الجزائر إلى عدة أسباب منها:

1 - العلاقات الوطيدة بين الدولة العثمانية وأباطرة فرنسا .

2/ حصول فرنسا على امتيازات في الجزائر بأمر من السلطان العثماني .

3/ تطلع فرنسا إلى تحقيق مكاسب واسعة في الجزائر .

4/ اعتماد فرنسا أسلوب القوة تجاه أي خلاف ينشب بينها وبين الجزائر .

5/ التحريض اللا متناهي للفرنسيين لدى الباب العالي على قادة الجزائر .

6/ وجود شركة لانث كمرکز تجاري فرنسي بسواحل الجزائر .

لقد تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية تأثرا كبيرا بما كانت تقدم عليه شركة لانث التي كانت تتصرف في الجزائر وكأنها في بلد محتل لدى فرنسا ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين ، وكانت تصل العلاقات إلى درجة الصدام العسكري . فمذ إنشاء المركز الفرنسي التجاري بالقالة و عنابة حرصت على تعيين قناصلة لها كانوا في أغلبهم تجارا ليتولوا رعاية مصالحها التجارية والسياسية، وكان أول تمثيل دبلوماسي عام 1558 (سورون)، بمقتضى قرار من الباب العالي، واستمر هذا التمثيل إلى غاية حادثة المروحة عام 1827 . باستثناء بعض الفترات التي كانت تتوتر فيها العلاقات، بدأت المشاريع السياسية الفرنسية لاحتلال الجزائر تظهر منذ عهد الملك الفرنسي شارل التاسع (1566-1574) و كان أول مشروع يتمثل في الاقتراح الذي تقدم به هذا الأخير للسلطان العثماني سليم الثاني يقضي بتعيين أخيه هنري الثالث ملكا على الجزائر مقابل دفع جزية سنوية للسلطان ، وقد سخر السلطان العثماني من هذا الاقتراح كرد عليه .

ومنذ عام 1620 أبدت الحكومة الفرنسية رغبة في تحسين علاقتها مع الجزائر، ومن أجل هذا الغرض سافر وفد جزائري إلى مرسيلى برئاسة سنان باشا ليوضح وجهة النظر الجزائرية، وخلال الاجتماع وصلت شائعات مفادها أن الأسطول الجزائري قام بمهاجمة بعض السفن الفرنسية، فقامت فرنسا بقتل الوفد الجزائري وهذا ما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية من جديد وإعلان الجزائر الحرب على فرنسا وهذا بمهاجمة أسطولها البحري في البحر الأبيض المتوسط الذي لحقت به خسائر فادحة وكعادة فرنسا توجهت إلى السلطان العثماني تطلب منه التدخل لإعادة علاقات التعاون التجاري مع الجزائر .

وفي أواسط عام 1814 . اجتمع عدد من الساسة الأوروبيين لأول مرة في مؤتمر النمسا بمدينة فيينا، ومن المشكلات التي طرحت على الطاولة ما أطلقوا عليه القرصنة وتجارة الرقيق وتحرير المسيحيين بالجزائر ومن ثم بدأت الدول الأوروبية بتدويل قضية الجزائر والخلافة العثمانية وهو ما عرف فيما بعد بالمسألة الشرقية وانتهى هذا المؤتمر في قراراته النهائية المعلنة يوم 09 جويلية 1815 إلى تحريم القرصنة والاسترقاق في البحر المتوسط عامة وفي

الجزائر وتونس وطرابلس خاصة ، وهذا ما يوضح الافتراءات والحجج التي تستند إليها الدول الأوروبية حينما ترغب في تحقيق مشروعها الاستعمارية.

وفي شهر أوت من العام نفسه أي 1815 عينت فرنسا بيبير دوفال قنصلا لها في الجزائر وأعلن استعدادها لتصفية الديون ، ولم تكن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي كانت لها أطماع في الجزائر بل أيضا بريطانيا و م.أ التي طلبت بإلغاء الجزية على سفنها . وفجأة بدت لدى بريطانيا أطماع للاحتلال والتدخل في الجزائر حيث أرسلت حملة بحرية في أبريل 1816م و التي كانت نهايتها تبادل الأسرى وتجنب الصدام وهكذا اتفقت الدول الأوروبية منذ مؤتمر فيينا عام 1815. ومؤتمر إكس لاشابيل عام 1818 على مبدأ القضاء على دار الجهاد. وفي 1818/09/05 قدمت قطع بحرية انجليزية فرنسية لتعلن إلى الداوي بقرارات مؤتمر اكس لاشابيل الذي ينص على منع ما يسميه بالقرصنة وتجارة العبيد، وكان رد الداوي الرفض، وأكد حقه في حرية التصرف وخلال هذه الفترة كان أحمد باشا يعمل على تقوية علاقاته مع الباب العالي ، وبالرغم من التدعيم الحربي الذي حصلت عليه القوة العسكرية الجزائرية من السلطان محمود الثاني لمواجهة تهديدات كل من فرنسا وانجلترا، إلا أن علاقة الجزائر بالخلافة العثمانية بقيت شكلية وصورية. ففي الوقت الذي ازدادت فيه الأطماع الفرنسية في الجزائر وأصبح تفكيرها جديا في احتلالها ومن ثم احتلال تونس كذلك.

يندرج مشروع احتلال فرنسا للجزائر في حقيقة الأمر تحت إطار المشروع التوسعي الاستعماري في الوطن العربي ويعزى تعميقه وتوسيعه إلى نابليون بونابرت الذي كان يرغب في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة فرنسية وما كان من ملوك فرنسا إلا استغلال هذه الفكرة ليقوموا بتعويض ما فقدوه من مستعمرات في أوروبا وجزر الهند الغربية.

إن الهدف الحقيقي لحملة فرنسا على الجزائر لم يكن تأديب الداوي الذي جرح الكرامة الفرنسية كما تزعم وإنما هو العمل على تأسيس إمبراطورية استعمارية جديدة، وتأمين موارد اقتصادية لمصانعها، وإيجاد أسواق لتسويق بضائعها خاصة وأن للجزائر موقع استراتيجي يناسب ذلك. ومن ثم بدأت أهمية الجزائر من الناحية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية تتأكد لفرنسا منذ مطلع القرن التاسع عشر. "ومن المؤكد أن القنصل الفرنسي دوفال كان أحد الأنصار الداعين بالحاح شديد لاحتلال الجزائر..

ج- الخلفيات الاقتصادية:

لقد اعتقدت فرنسا على أنها ستتحصل على غنيمة مقدارها 150 مليون فرنك توجد بخزينة الداوي، إذا حرصت على احتلال الجزائر، كما كانت تسعى إلى إقامة علاقات دبلوماسية بهدف استغلال الخيرات الاقتصادية للبلاد، وقد نجحت في تحسين علاقاتها مع الخلافة العثمانية من خلال تأسيس شركة لانث لاستثمار المرجان في عهد البيلر باي حسين بن خير الدين في عام 1561. بشرط ألا يسلمح المركز بالسواحل، وكانت فرنسا السباقة قبل غيرها في إنشاء مؤسسات تجارية بالجزائر، وتطلع البعض من مواطنيها من تجار مرسيليا إلى إقامة مراكز لهم بالساحل للصيد ولتموين مراكبهم التجارية، وقد حصلوا على موافقة الداوي حسن باشا (1557-1567) عام 1560. بإنشاء المؤسسة الفرنسية الإفريقية، واستمرت هذه المؤسسة حتى القرن التاسع عشر لتتطور ولتصبح شركة عسكرية أكثر منها شركة تجارية. ومع بداية الثورة الفرنسية عام 1789 تعرضت فرنسا إلى حصار سياسي عسكري واقتصادي ضربته حولها الحكومات الملكية الرجعية التي رفضت انتشار مبادئ الثورة الفرنسية في أوروبا ، لتلحق بفرنسا أزمة اقتصادية حادة من جراء هذا الحصار ، فقامت وزارة الخارجية الفرنسية بتكليف قنصلها العام فاليار لشراء أكبر قدر ممكن من القمح من الجزائر، فعرض الأمر على الداوي حسين الذي وضع تحت تصرفه الفائض من الحبوب وأقرضه ربع مليون فرنك دون فائدة لشراء كميات أخرى من الحبوب، وكان اليهوديان بكري وبوشناق اللذان قدما من ايطاليا إلى الجزائر

عام 1770. قد تمكنا من الحصول على موافقة الداى باحتكار تجارة الحبوب ودفع العلاوات للدولة، ليلعبا دورا هاما في التمهيد لاحتلال الجزائر.

لقد تمكن اليهوديان من إقناع المسؤولين في فرنسا بضرورة استيراد القمح الجزائري من شركتهما، وكانت آنذاك ديون فرنسا تصل إلى 24 مليون فرنك فرنسي التي خفضتها فرنسا إلى سبعة ملايين، ثم قام البرلمان بدفع الديون المستحقة لليهوديين والاحتفاظ بالمبلغ الباقي، وذلك حتى تبرأ ذمة الشركة اليهودية من ديون فرنسا، فقامت هذه الأخيرة بتجميد ديون الجزائر بتواطؤ من الشركة اليهودية ووزير الخارجية والقنصل، فناشد الداى ملك فرنسا بدفع الأموال المستحقة، غير أنه لم يرد على رسائله، وبمجرد افتضاح الأمر فر اليهوديان إلى الخارج، بعد افتعال أزمة حادة بين الجزائر وفرنسا انتهت بلطم القنصل الفرنسي دوفال من الداى حسين باشا، في 1827/02م. أو ما يسمى بحادثة المروحة. فاستغلت فرنسا هذه الحادثة، واتخذت منه ذريعة لفرض الحصار على الجزائر بعد أن تحصلت على عطف دولي. ولم يكن موقف الدولة العثمانية مشرفا حيث قامت بدور الوساطة فقط لأن وضعها كان ضعيفا، بسبب: - تفشي الفوضى في قواتها - عدم مواكبتها للتطور الحضاري- ضعف شخصيات سلاطينها وتمرد الزعماء المحليين ضدها.

ولكن وساطة الدولة العثمانية باءت بالفشل بعد أن نزلت الحملة الفرنسية بولايتها الجزائر.

ج- الخفيات العسكرية:

ازداد اهتمام فرنسا بالجزائر عندما منحها السلطان العثماني سليم الأول، في إطار الامتيازات الأوروبية حق اصطياد المرجان ، وإنشاء مراكز تجارية كحصن الباستيون بالقالة، وسعت فرنسا إلى عقد عدة اتفاقيات مع الجزائر للحفاظ على امتيازاتها، وكانت من وقت لآخر تشل حملات على السواحل الجزائرية لإرغام الإيالة للخضوع لأوامرها، لكنها لم تستطع تحقيق أهدافها بسبب قوة الجزائر آنذاك.

لكن مع أواخر القرن الثامن عشر بدأت الأوضاع تأخذ منحى آخر مرّد ذلك ضعف أيالة الجزائرية بضعف أسطولها والمضايقات المستمرة من قبل الدول الأوروبية، وبدأت تبرز جليا المحاولات الفرنسية للسيطرة على الجزائر.

- المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر

كان اهتمام الفرنسيين باحتلال الجزائر يعود إلى الملك لويس التاسع (1226-1270م) الذي وضع مشروعا لاحتلال الجزائر، وبعده توالت المشاريع متتابعة من بينها :

مشروع ديكارسي DEKERCY

و يعتبر مشروع ديكارسي DEKERCY الذي وضعه عام 1791م من أخطر المشاريع لكنه برز في وقت كانت فرنسا تشكو فيه حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة وأنها لا تزال حديثة العهد بالثورة ، فلم تتمكن من تنفيذه، كما ان المجاعة قد عمّت فرنسا وقلت موارد العيش مما أدى إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد ، ولم تجد فرنسا يد العون إلا في الجزائر التي سارعت لإرسال مساعدات مادية وقروض مالية هامة لفرنسا مكنتها من الخروج من الأزمة التي كانت تعاني منها.

- مشروع القنصل {جوتبون سان أندري} عام 1799م

لكن عادت وساءت العلاقات بين الدولتين وذلك بسبب نابليون بونابرت الذي حلم بتكوين إمارة في المغرب العربي وجعل المتوسط بحيرة فرنسية إذ قام بحملة على مصر عام 1798 ، و ردت الجزائر على ذلك بحبس القنصل الفرنسي آنذاك جونبون سانت أندري، وبإلقاء القبض كذلك على معظم التجار الفرنسيين وبتحطيم حصن الباستيون .

ورغم ذلك عادت العلاقات بين البلدين بإمضاء معاهدة الصداقة عام 1801 التي نصت على إعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية بينهما .

*وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف مخططات فرنسا لاحتلال الجزائر، و كل شمال إفريقيا خصوصا وأن بريطانيا كانت قد وضعت يدها على مضيق جبل طارق، ولتحقيق ذلك طلب نابليون من كل المواطنين الفرنسيين الذين خدموا في الجزائر وعاشوا فيها تزويدهم بمعلومات حول الجزائر لمعرفة مواطن القوى والضعف فيها، وبالموازاة مع ذلك أعد حملات استكشافية تجسسية للتعرف على أحوال البلاد اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا وسياسيا، وقد وضعت هذه البعثات خرائط جغرافية للجزائر، وجمعت معلومات قيمة.

مشروع نابليون الأول: ومن المشاريع التي قدمت لنابليون بونابرت مشروع القنصل الفرنسي السابق بالجزائر جون بون سانت أندري Jeanbon St André، في عام 1899، بإعداد مشروع احتلالي للجزائر وقد أوضح سانت أندري أنه في حالة ما إذا تم قبول مشروعه، فإنه بإمكان فرنسا احتلال الجزائر في غضون ثمانية أيام..

مشروع تيدينا عام 1802م

كما أعدّ احد الموظفين السامين في القنصلية الفرنسية بالجزائر، وهو تيدينا THEDENAT مشروعاً للاحتلال الجزائر عام 1802، اقترح صاحبه دخول الجزائر من ناحية تنس، ثم التوغل عبر سهول ومرتفعات مليانة على مدينة الجزائر.

لكن هذه المشاريع لم تطبق على الأقل في تلك الفترة نظرا لما شهدته فرنسا في تلك الفترة، حيث كانت تفتقر للهدوء والاستقرار فلم يمر وقت طويل على الثورة الفرنسية 1879 ضف إلى ذلك النزاعات التي وقع فيها نابليون مع الدول الأوروبية الراضة لسقوط الحكم الملكي في فرنسا، وسياسة نابليون التوسعية. كما أنّ مشاكل الهند وبعض مشاكل مستعمراته في المحيط الهادي، حالت دون التفكير الجدي في تنفيذ هذه المشاريع.

على المستوى العسكري دخلت فرنسا في تحالف مع الجزائر، وعقدت معها معاهدة دفاعية، بمقتضاها استنجد الملك الفرنسي فرانسوا الأول (1515-1547) بالبحرية الجزائرية مرتين لتحرير مرسليليا من البروتستانت عام 1536. ومن اعتداءات شارلكان الاسباني عام 1543، حيث كانت اسبانيا تمثل العدو المشترك للبلدين، ففرنسا كانت بحاجة إلى تحالف لمواجهة اسبانيا، والجزائر كانت بحاجة إلى هذا التحالف من الناحية الإستراتيجية: لمنع أي تكتل أوروبي ضدها- لتحطيم القوة الاسبانية البحرية التي كانت تسعى لفرض هيمنتها على حوض البحر الأبيض المتوسط.

ولكن من نتيجة هذا التحالف هو التزايد المطرد لمصالح فرنسا في الجزائر، فقد تجاوزت علاقاتها العسكرية والاقتصادية لتتحول مؤسستها بمينائي القالة وعبانة إلى حصن عسكري وإلى قوة صليبية تم تنصيب حوله المدافع، وكان هذا الحصن يمثل بداية الاحتلال. الأمر الذي دفع بالجزائريين إلى مهاجمته والاستيلاء عليه عام 1568م ولم تسترجعه فرنسا إلا بعد مفاوضات مع الخلافة العثمانية والجزائر. ومع مطلع القرن 17 أقامت فرنسا التحصينات والمدافع ضاربة عرض الحائط بنود الاتفاق، فهاجمت الجزائر هذا الحصن وحطمته عام 1637، وطلبت فرنسا

مرة أخرى من الجزائر بضرورة إعادة الحصن بموجب اتفاق عام 1640. ولكن دون تسليحه. غير أن كل المحاولات التي كانت تقوم بها فرنسا كان هدفها هو جس النبض الدولة الجزائرية لرصد ردود أفعالها، ومن ثم باتت تفكر في احتلال الجزائر، فقامت بحملة بحرية على مدينة القل عام 1663. وعلى ميناء الجزائر ومدينة جيجل عام 1664. وكان مصيرها الفشل، فأعلنت الجزائر الحرب على فرنسا عام 1681، لتكون مبررا لفرنسا لشن حملات أخرى على ميناء الجزائر. ومن أهم تلك الحملات: حملة 1682 على مدينة شرشال التي تركت خرابا كبيرا بها. وقد أعاد لويس الرابع عشر الكرة عام 1688 على مدينة الجزائر ولكن استماتة الدفاع الجزائري وقبضهم للقنصل والجالية الفرنسية وقتلها أرغم الفرنسيين على الدخول في مفاوضات طويلة انتهت بتوقيع معاهدة صلح طويل المدى يوم 1689/09/25م.

وبالرغم من انتهاج نابليون لسياسة الهدنة مع الجزائر في الحملة التي قام بها على مصر عام 1798، إلا أن النزعة الاستعمارية جعلته يخطط لاحتلال الجزائر، فقام بتجهيز حملة بقيادة أخيه جيروم عام 1805 لحمل الداوي على إطلاق سراح المعتقلين الايطاليين، أو إعلان الحرب، فأطلق الداوي الأسري وكان عددهم 230 أسيرا. ولكن سرعان ما عاود

الجزائريين مهاجمة السفن الفرنسية، فجدد بونايرت تهديده للجزائر مرة أخرى، لا سيما بعد تدخله في اسبانيا وتنصيب أخيه جوزيف ملكا لها، ومن ثم صار يحلم بإنشاء قاعدة بالساحل الجزائري، ليوازن بها قواعد الانجليز في جبل طارق ومالطة، وفي سنة 1808- ما بين 24 مايو إلى 17 جويلية- أرسل الضابط المهندس "بوتان" في مهمة تجسس لاستطلاع أحوال الجزائر الطبيعية والاجتماعية والعسكرية، وقد جمع "بوتان" مزيدا من المعلومات ووضع كثيرا من اللوحات والخرائط العسكرية، واقترح شبه جزيرة "سيدي فرج" للإنزال البحري للحملة الفرنسية وكان هذا الاختيار من خلال التاريخ العسكري الذي أكد فشل الحملات الاسبانية على الجزائر، لأن اختيارها لشاطئ الحراش لم يكن بالموقع الاستراتيجي". وعليه كان تقرير بوتان أساس مشروع حملة 1830م وكانت الإستراتيجية التي استخدمها الداوي حسين ضد كل حملة تقوم بها فرنسا كانت ارتجالية لا تستند إلى الدراسة العلمية والعسكرية، خاصة بعد استبدال العناصر الكفأة بالعناصر الأقل خبرة وحنكة في ميدان الحرب كاستبدال أشهر قائد يحي آغا بإبراهيم آغا الذي لا يعرف عن التكتيك العسكري والحرب شيئا، إضافة إلى معركة نافارين في 20 أكتوبر 1827 التي حطمت تقريبا الأسطول الجزائري، وعدم التحصين الجيد لشاطئ سيدي فرج. كل هذه العوامل العسكرية أدت إلى حصار الجزائر وفي مراحل تالية احتلالها، فقد بين الحاج احمد باي أن الخطة التي وضعها صهر الداوي إبراهيم لإعاقة الإنزال البحري كانت غير مصيبة وكانت متأخرة، ذلك أن تحصين سيدي فرج يحتاج إلى وقت طويل، في حين كانت رؤية الباي تستهدف مناورة الفرنسيين لإبعادهم عن هدفهم الجزائر ثم قطع السبيل بينهم وبين مؤنهم ومراكبهم في المؤخرة، ولكن هذه الخطة رفضت من طرف الأغا إبراهيم، فكانت معركة اسطوالي ثم سقوط برج الداوي ووقوع الاحتلال.

الأهداف البعيدة والقريبة المدى للاحتلال:

- النزعة الصليبية الانتقامية التي كانت تثيرها الكنسية ضد المسلمين، وبالتالي كان الهدف هو تنصير الجزائر.
- تعويض فرنسا عما خسرت من مستعمرات في القارة الأمريكية، ومن ثم كان لا بد من احتلال الجزائر وجعلها مستعمرة وقاعدة للإمبراطورية الفرنسية، بالإضافة إلى ضرب التفوق الانجليزي بامتلاكه جبل طارق وجزيرة مالطة والجزر الأيونية.
- الحكم الاستبدادي لشارل العاشر (1820-1830)، والعمل على توجيه أنظار المعارضة إلى الخارج.
- العمل على استغلال الخيرات الاقتصادية للجزائر.
- محاولة فرنسا من التخلص من الديون التي كانت عليها اتجاه الجزائر، وإعطاء حادثة المروحة أبعادا سياسية، لافتعال احتلال الجزائر بهدف امتصاص الغضب الشعبي الذي كان نائرا على النظام الملكي في فرنسا.